الوجيز في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني

التنظيم القضائي – الإختصاص- التقاضي- الأحكام وطرق الطعن

الدكتور

عوض احمد الزعبي

دكتوراه دولة في الحقوق

رئيس قسم القانون الخاص/ كلية الحقوق

الجامعة الاردنية

كتاب محكم بموجب قرار التحكيم

رقم 6470/10/3/5 تاريخ 2007/11/27

إثراء للنشر و التوزيع

Ithraa Publishing and Distribution

الأردن

مكتبة الجامعة

UNIVERSITY BOOK SHOP

الشارقة

الفهرس

إهداء 3
تقديم 5
تمهيد 6
ضرورة تحقيق القانون 6
تطور أساليب حل مشكلة عدم النفاذ الواقعي للقانون 6
ظهور القوانين الإجرائية 8
تعريف قانون أصول المحاكمات المدنية وموضوعاته 8
تسمية قانون أصول المحاكمات المدنية 9
قانون أصول المحاكمات المدنية بين القانون الخاص والقانون العام 11
قانون أصول المحاكمات المدنية قانون إجرائي خادم للقانون الخاص 13
مدى تعلق قانون أصول المحاكمات المدنية بالنظام العام 14
الشكلية في قانون أصول المحاكمات المدنية 15
علاقة قانون أصول المحكمات المدنية بغيره من القوانين الأصولية 16
تنازع القوانين الأصولية في الزمان. 18
القاعدة سريان قانون الأصول المدنية الجديد بأثر فوري 18
إستثناءات الأثر الفوري لقانون الأصول المدنية 20
أ. القوانين المعدلة للإختصاص النافذة بعد ختام المحاكمة 20
ب. القوانين المعدلة للمواعيد التي بدأت في ظل القانون القديم 22
ج. القوانين المتعلقة بطرق الطعن 23
مصادر قانون أصول المحاكمات المدنية 24

القسم الأول
التنظيم القضائي 41

الباب الأول: المبادىء الأساسية للتنظيم القضائي 42
الفصل الأول: إستقلال القضاء 42
الفصل الثاني: المساواة أمام القضاء 44
الفصل الثالث: مجانية القضاء 45
الفصل الرابع: التقاضي على درجتين 46
الفصل الخامس: تعدد القضاة والقاضي الفرد 48
الفصل السادس: العلانية في أداء القضاء 49

الباب الثاني 51
العنصر البشري المسّير لمرفق القضاء

الفصل الأول: إختيار القضاة وأقسامهم 52
الفرع الأول: إختيار القضاة في الأردن 52
الفرع الثاني: أقسام القضاة 56
الفصل الثاني : ضمانات القضاة 57
الفصل الثالث: عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيتهم 61
الفرع الأول: عدم صلاحية القضاة لنظر الدعوى 62
المبحث الأول: أسباب عدم صلاحية القاضي 62
المبحث الثاني: جزاء عدم صلاحية القضاة 68
الفرع الثاني: رد القاضي عن نظر الدعوى 69
المبحث الأول: أسباب رد القاضي 70
المبحث الثاني: طلب رد القاضي 73
المطلب الأول: إجراءات تقديم طلب الرد والمحكمة المختصة بنظره 73
المطلب الثاني: ميعاد تقديم طلب الرد 74
المطلب الثالث: أثر تقديم طلب الرد 76
المبحث الثالث: الطعن في القرار الصادر في خصومة الرد 76
الفرع الثالث: التنحي الجوازي أو إستشعار الحرج 78
الفصل الرابع: أعوان القضاء أو مساعدي العدالة 79
الفرع الأول: أعوان القضاء الموظفين 79
المبحث الأول: كتاب الضبط 80
المبحث الثاني: المحضرون 81
الفرع الثاني: أعوان القضاء غير الموظفين 82
المبحث الأول: الخبراء 82
المبحث الثاني: المحامون 83

الباب الثالث 85
المحاكم في الأردن

الفصل الأول: جهة القضاء النظامي أو العادي 85
الفرع الأول: محاكم الدرجة الأولى 87
المبحث الأول: محاكم الصلح 87

المبحث الثاني: محاكم البداية بصفتها البدائية تقسيم محاكم البداية إلى غرف قضائة 89
الفرع الثاني: محاكم الدرجة الثانية 91
المبحث الأول: محاكم البداية بصفتها الإستئنافية..... 91
المبحث الثالث: محاكم الاستئناف تقسيم محاكم الإستئناف إلى غرف 94
الفرع الثالث: محكمة التمييز تقسيم محكمة التمييز إلى غرف 95
الفصل الثاني: جهات القضاء الديني والإداري والخاص 98
الفرع الأول: المحاكم الدينية 98
أولاً: المحاكم الشرعية 99
ثانياً: مجلس الطوائف 100
الفرع الثالث: محكمة العدل العليا (القضاء الإداري) 100
الفرع الثالث: المحاكم الخاصة 101

القسم الثاني
الإختصاص القضائي 103

الباب الأول: الإختصاص الولائي أو الوظيفي 106
الفصل الأول: تحديد ولاية القضاء العادي أو النظامي 106
الفرع الأول: حدود ولاية القضاء الأردني 107
المبحث الأول: خروج بعض المسائل ذات العنصر الأجنبي من ولاية القضاء الوطني 107
المبحث الثاني: خروج أعمال السيادة من ولاية القضاء 108
الفرع الثاني: ما يخرج عن ولاية القضاء العادي أو النظامي 109
الفرع الثالث: ما يدخل في ولاية القضاء العادي او النظامي 111
الفصل الثاني: إنتفاء وتنازع الولاية 113
الفرع الأول: إنتفاء الولاية 113
الفرع الثالث: تنازع الولاية 115
المبحث الأول: ماهية تنازع الولاية 116
أولاً: مفترضات تنازع الولاية 116
ثانياً: صور تنازع الولاية 117
المبحث الثاني: حل مشكلة تنازع الولاية 121
أولاً: المحكمة المختصة بحل التنازع 121

ثانياً: إجراءات طلب حل التنازع 122
ثالثاً: أثر طلب حل التنازع 123
رابعاً: نظر طلب حل مشكلة تنازع الولاية والحكم فيه 125

الباب الثاني
الإختصاص القضائي الدولي 127

الفصل الأول: إختصاص المحاكم الأردنية القائم على إرتباط أطراف النزاع وموضوعه بالمملكة 127
الفرع الأول: إختصاص المحاكم الأردنية لإرتباط أطراف النزاع بالمملكة 127
أولاً: إختصاص المحاكم الأردنية القائم على الجنسية الوطنية للمدعى عليه 127
ثانياً: إختصاص المحاكم الأردنية القائم على توطن المدعى عليه الأجنبي في المملكة 128
الفرع الثاني: إختصاص المحاكم الأردنية لإرتباط موضوع النزاع بإقليم المملكة 130
أولاً: إختصاص المحاكم الأردنية بالدعاوى المتعلقة بمال موجود في الأردن..... 130
ثانياً: إختصاص المحاكم الأردنية إذا كان الأردن هو (مكان الإلتزام) 131
الفصل الثاني: إختصاص المحاكم الأردنية القائم على الملاءمة والإرادة 133
الفرع الأول: إختصاص المحاكم الأردنية القائم على إعتبارات الملاءمة 133
أولاً: إختصاص المحاكم الأردنية بالدعاوى المتعلقة بإفلاس أشهر في الأردن 133
ثانياً: إختصاص المحاكم الأردنية بالمسائل الأولية والطلبات المرتبطة 134
ثالثاً: إختصاص المحاكم الأردنية بالإجراءات الوقتية والتحفظية 135
الفرع الثاني: إختصاص المحاكم الأردنية القائم على إرادة الأطراف 136

الباب الثالث
الإختصاص القيمي 138

الفصل الأول: أسس تقدير قيمة الدعوى 139
الفرع الأول: الأسس العامة لتقدير قيمة الدعوى 139
أولاً: العبرة في تقدير قيمة الدعوى بما يطلبه الخصوم وليس بما تحكم به المحكمة 139
ثانياً: العبرة بقيمة الدعوى عند رفعها 142
ثالثاً: تضاف إلى قيمة الطلب الملحقات المقدرة والمستحقة وقت رفع الدعوى 142
رابعاً: تقدير قيمة الدعوى عند المطالبة بجزء من الحق 143
الفرع الثاني: تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الطلبات أو الخصوم 146

المبحث الأول: تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الطلبات 148
المبحث الثاني: تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الخصوم 150
الفصل الثاني: قواعد تقدير قيمة الدعوى 152
أولاً: الدعاوى المتعلقة بملكية عقاراً أو منقول 152
ثانياً: الدعاوى المتعلقة بالحجز أو بحق عيني تبعي 153
ثالثاً: دعاوى صحة العقود أو إبطالها أو فسخها أو إمتدادها 155
رابعاً: دعوى إخلاء المأجور 160
خامساً: الدعاوى غير القابلة للتقدير 161
الفصل الثالث: توزيع الاختصاص القيمي 164

الباب الرابع
الاختصاص النوعي 167

الفصل الأول: الإختصاص النوعي لمحاكم الصلح 167
الفصل الثاني: الإختصاص النوعي لمحاكم البداية 170
الفصل الثالث: الإختصاص النوعي لقاضي الأمور الوقتية (المستعجلة) 171
الباب الخامس: الإختصاص المحلي (أو المكاني) 174
الفصل الأول: القاعدة العامة في الاختصاص المحلي (محكمة موطن المدعى عليه) 175
تعدد المدعى عليهم (إختصاص محكمة موطن أحدهم) 178
الفصل الثاني: القواعد الخاصة في الإختصاص المحلي 181
أولاً: الإختصاص بالدعاوى العينية العقارية ودعاوى الحيازة 181
ثانياً: الإختصاص بالدعاوى الشخصية العقارية 183
ثالثاً: الإختصاص بالدعاوى المتعلقة بالشركات والجمعيات والمؤسسات 186
+ إنعقاد إختصاص محكمة فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة 189
رابعاً: الإختصاص بالدعاوى المتعلقة بالإفلاس والإعسار المدني 189
خامساً: الإختصاص بالدعاوى المتعلقة بالتوريدات والأشغال وأجور المساكن والعمال والصناع 191
سادساً: الإختصاص بطلب قيمة التأمين 193
سابعاً: الإختصاص بدعاوى المواد التجارية 195
ثامناً: الإختصاص بالدعاوى الوقتية 197

الباب السادس
مخالفة قواعد الإختصاص ومشاكله 199

الفصل الأول: مدى تعلق قواعد الإختصاص بالنظام العام 199

الفصل الثاني: نوعا عدم الإختصاص 203
الفرع الأول: عدم الإختصاص المتعلق بالنظام العام 204
الفرع الثاني: عدم الإختصاص غير المتعلق بالنظام العام 206
الفصل الثالث: الدفع بعدم الإختصاص والحكم فيه 209
أ. الدفع بعدم الإختصاص 209
ب. الحكم في الدفع بعدم الإختصاص 210
ج. الطعن في الحكم الصادر في مسألة الإختصاص 212
الفصل الرابع: الإحالة عند الحكم بعدم الإختصاص 215
الفصل الخامس: تنازع الإختصاص 219

القسم الثالث
التقاضي 221

الباب الأول: نظرية الدعوى 223
الفصل الأول: تعريف وخصائص الدعوى وعناصرها 224
الفرع الأول: تعريف الدعوى وخصائصها 224
الفرع الثالث: عناصر الدعوى 227
اولاً: تحديد عناصر الدعوى 227
ثانياً: أهمية تحديد عناصر الدعوى 230
الفصل الثالث: تمييز الدعوى عن غيرها 232
الفرع الأول: تمييز الدعوى عن المطالبة القضائية 232
الفرع الثاني: تمييز الدعوى عن الخصومة القضائية 233
الفرع الثالث: تمييز الدعوى عن القضية 234
الفرع الرابع: تمييز الدعوى عن حق التقاضي 234
الفصل الثالث: تقسيم الدعاوى 235
الفرع الأول: الدعاوى الشخصية والعينية والمختلطة 236
الفرع الثاني: الدعاوى المنقولة والدعاوى العقارية 240
الفرع الثالث: تداخل التقسيمات التقليدية للدعاوى 241
الفصل الرابع: شروط قبول الدعوى 243
أ. الشروط الخاصة 244

ب. الشروط السلبية أو موانع الدعوى 244
ج. الشروط العامة لقبول الدعوى (المصلحة) 244
مفهوم المصلحة 245
أوصاف المصلحة 246
أولاً: أن تكون المصلحة قانونية 247
ثانياً: أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة (الصفة) 249
ثالثاً: أن تكون المصلحة قائمة وحالة (قاعدة وإستثناء) 251
الحالة الأولى: إذا كان الغرض من الطلب الإحتياط لدفع ضرر محدق 253
أ. دعوى وقف الأعمال الجديدة 253
ب. دعوى قطع النزاع 254
الحالة الثانية: إذا كان الغرض من الطلب الإستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه (دعاوى الأدلة) 255
أ. دعوى إثبات الحالة 256
ب. دعوى سماع شاهد 257

الباب الثاني
اجراءات التقاضي 259

الفصل الأول: الشروع في الدعوى 259
الفرع الأول: رفع الدعوى 260
المبحث الأول: تحرير لائحة الدعوى 260
المبحث الثاني: مرفقات اللوائح 266
أولاً: مرفقات لائحة الدعوى 266
ثانياً: مرفقات اللائحة الجوابية 267
المبحث الثالث: فترة تبادل اللوائح وتحديد جلسة لنظر الدعوى 269
أولاً: فترة تبادل اللوائح 269
ثانياً: تحديد جلسة لنظر الدعوى 270
الفرع الثاني: إجراءات قيد الدعوى وآثاره 275
أولاً: إجراءات قيد الدعوى 275
ثانياً: آثار قيد الدعوى 276
1. الآثار الإجرائية 276
2. الآثار الموضوعية 278

الفصل الثاني: تبليغ لائحة الدعوى 279
الفرع الأول: القواعد العادية للتبليغ 279
المبحث الأول: القواعد العادية لتبليغ الشخص الطبيعي 280
أولاً: التبليغ للمعني بالأمر شخصياً 280
ثانياً: التبليغ في الموطن 281
المبحث الثاني: القواعد العادية لتبيلغ الشخص المعنوي 289
الخاصة للتبليغ 292
أولاً: تبليغ المقيم في الخارج 293
ثانياً: تبليغ القاصر وفاقد الأهلية ومن في حكمها 294
ثالثاً: تبليغ البحارة والعاملين بالسفن التجارية 294
رابعاً: تبليغ أفراد الجيش والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني والمؤسسات التابعة لها 295
خامساً: تبليغ السجناء 295
سادساً: تبليغ موظفين الحكومة ومستخدميها 295
الفرع الثالث: الظروف المحيطة بالتبليغ ووسائل معالجتها 297
المبحث الأول: تسليم التبليغ وما في حكمه 298
المبحث الثاني: رفض استلام التبليغ وما في حكمه ووسيلة معالجته 299
المبحث الثالث: تعذر تسليم التبليغ ووسيلة معالجته 302
اجراءات التبليغ بالنشر 303
الفصل الثالث: الحضور والغياب 303
الفرع الأول: ميعاد الحضور 306
الفرع الثاني: الحضور أمام المحاكم 306
الحضور بواسطة محام 306
وكالة رسمية أو مصدقة 307
عزل المحامي وإنسحابه 309
توقيع الوكالة من الموكل 310
تحديد الأمر الموكل به 310
إنابة الوكيل لغيره 311
الفرع الثالث: الغياب 313
المبحث الأول: تخلف الطرفين عن الحضور 313

المبحث الثاني: تخلف المدعي وحضور المدعى عليه 314
أولاً: عدم حضور المدعي المنفرد وحضور المدعى عليه 314
ثانياً: يتعدد المدعون ويحضر بعضهم ويتخلف البعض الآخر 317
المبحث الثالث: تخلف المدعى عليه وحضور المدعي 318
أولاً: تخلف المدعى عليه المنفرد 318
ثانياً: تعدد المدعى عليهم وحضور البعض وتخلف البعض الآخر 319
المبحث الرابع: يحضر الخصم بعض الجلسات ويتخلف عن بعضها الآخر 320
الفصل الرابع: نظر الدعوى وعوارضها وإدارة الدعوى المدنية 322
الفرع الأول: نظر الدعوى 322
تركيز الخصومة وحصر البينة 322
علانية الجلسات 323
تأجيل نظر الدعوى 323
ضبط الجلسة وإدارتها 324
عقد الجلسات 325
المرافعة 326
الفرع الثاني: عوارض الخصومة (الدعوى) 328
المبحث الأول: وقف الخصومة (الدعوى) 328
المبحث الثاني: إسقاط الخصومة وسقوطها 330
المبحث الثالث: البطلان الإجرائي 332
الفرع الثالث: إدارة الدعوى المدنية 335
الفصل الخامس: أوجه إستعمال الدعوى 339
الفرع الأول: الطلبات العارضة 339
المبحث الأول: الطلبات العارضة الإضافية 340
أولاً: القاعدة العامة بشأن قبول الطلبات العارضة الإضافية 341
ثانياً: الطلبات العارضة الإضافية الخاصة 341
المبحث الثاني: الطلبات العارضة المقابلة (الدعاوى المقابلة) 345
أولاً: القاعدة العامة بشأن قبول الطلبات العارضة المقابلة 345
ثانياً: الطلبات العارضة المقابلة الخاصة 346
المبحث الثالث: التدخل والإختصام 349
أولاً: التدخل الإختياري 349

أ. التدخل الإنضمامي 349
ب. التدخل الأصلي 350
ثانياً: إختصام الغير 352
أ. إختصام الغير بناءً على طلب أحد الخصوم 353
ب. إختصام الغير بناءً على أمر المحكمة 354
المبحث الرابع: قواعد تقديم الطلبات العارضة والحكم فيها 356
أولاً: إجراءات تقديم الطلبات العارضة 356
ثانياً: الحكم في الطلب العارض 356
الفرع الثاني: الدفوع 358
أولاً: ماهية الدفوع 358
ثانياً: أنواع الدفوع 359

القسم الرابع
الأحكام وطرق الطعن 361

الباب الأول: الأحكام 362
الفصل الأول: تقسيم الأحكام 362
الفرع الأول: الأحكام الفاصلة في الموضوع والأحكام الاجرائية 363
الفرع الثاني: الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية (تمهيدية أو تحضيرية) 364
الفرع الثالث: الأحكام المنهية للخصومة والأحكام غير المنهية لها 366
الفرع الرابع: تقسيم الأحكام من حيث قابليتها للطعن 367
الفرع الخامس: تقسيم الأحكام من حيث الحضور والغياب 369
الفصل الثاني : قواعد إصدار الأحكام 370
أولاً: المداولة والتأمل 370
ثانياً: رفع الدعوى للتدقيق لا يعني ختام المحاكمة 371
ثالثاً: إعلان ختام المحاكمة 372
رابعاً: إعادة فتح باب المحاكمة 372
خامساً: إصدار الحكم والنطق به 373
سادساً: متى ينطق بالحكم 375
سابعاً: تعجيل النطق بالحكم 376
الفصل الثالث: توثيق الأحكام 376
الفرع الأول: مسودة الحكم 376

أولاً: ماهية مسودة الحكم وبياناتها 376
ثانياً: إيداع مسودة الحكم 377
الفرع الثاني: نسخة الحكم الأصلية 378
أولاً: بيانات الحكم 379
ثانياً: عناصر الحكم 380
الفصل الرابع: تسبيب الأحكام 381
الفرع الأول: ماهية تسبيب الأحكام وأهميته 381
الفرع الثاني: المقتضيات القانونية في تسبيب الأحكام 382
أولاً: كفاية الأسباب 382
ثانياً: منطقية الأسباب 383
الفصل السادس: آثار الأحكام 385
الفرع الأول: آثار الحكم المتعلقة بالموضوع 385
الفرع الثاني: آثار الحكم المتعلقة بالإجراءات 388
المبحث الأول: استنفاد ولاية المحكمة بشأن المسألة المفصولة 388
المبحث الثاني: حجية الأمر المقضي 389
أولاً: التمييز بين حجية الأمر المقضي وقوة الشيء المحكوم فيه 389
ثانياً: الأحكام التي تحوز الحجية 390
ثالثاً: عناصر الحكم التي تحوز الحجية 390
رابعاً: الأثر النسبي للحجية 393
خامساً: الدفع يسبق الفصل أو بالقضية المقضية 394
الفرع الثالث: تصحيح الأحكام وتفسيرها 395
أولاً: تصحيح الأحكام 395
أ. المحكمة المختصة بالتصحيح ومدى سلطتها 395
ب. الطعن في القرار الصادر بطلب التصحيح 396
ثانياً: تفسير الأحكام 397

الباب الثاني
طرق الطعن 399

لا دعاوى بطلان ضد الأحكام 400
الفصل الأول: تصنيف طرق الطعن والأحكام العامة لها 401
الفرع الأول: تصنيف طرق الطعن 401

أهمية التمييز بين الطرق العادية والطرق غير العادية 404
الفرع الثاني: الأحكام العامة لطرق الطعن 405
أولاً: لا يضار الطاعن بطعنه 405
ثانياً: لا يستفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه 406
ثالثاً: القاعدة في بدء مواعيد الطعن 407
رابعاً: طلب تأجيل الرسوم يوقف مواعيد الطعن 408
خامساً: تصدع الركن الشخصي للخصومة يوجب تبليغ من يقوم مقام المحكوم عليه أو ورثته 409
الفصل الثاني: طرق الطعن العادية (الإستئناف) 409
الفرع الأول : مدى قابلية الأحكام للإستئناف 410
الفرع الثاني: صور الإستئناف 413
أولاً: الإستئناف الأصلي 413
ثانياً: الإستئناف المقابل 413
ثالثاً: الإستئناف التبعي أو الفرعي 414
الفرع الثالث: إجراءات الإستئناف 417
أولاً: ميعاد الإستئناف 417
ثانياً: لائحة الإستئناف 419
ثالثاً: تقديم لائحة الإستئناف 420
رابعاً: تقييد لائحة الإستئناف 420
الفرع الرابع: الأثر الناقل للإستئناف 421
الفرع الخامس: نظر الإستئناف والحكم فيه 423
أولاً: نظر الإستئناف بين التدقيق والمرافعة 423
ثانياً: البينة الإضافية في المرحلة الإستئنافية 424
ثالثاً: الحكم في الإستئناف 426
الفصل الثالث: طرق الطعن غير العادية 427
الفرع الأول: التمييز 428
المبحث الأول: أسباب الطعن بالتمييز 429
أ. مخالفة القانون والخطأ في الطبيعة أو تأويله 429
ب. بطلان الحكم أو الإجراءات المؤثرة فيه 430
ج. التعارض بين حكمين 431

د. تجاوز الحكم حدود الطلبات 432
ه. إذا لم يبن الحكم على أساس قانوني بحيث لا تسمح أسبابه لمحكمةالتمييز أن تمارس رقابتها 433
المبحث الثاني: إجراءات الطعن بالتمييز ونظره 434
المطلب الأول: إجراءات الطعن بالتمييز 434
أولاً: ميعاد الطعن بالتمييز 434
ثانياً: رفع الطعن بالتمييز 435
ثالثاً: تقديم لائحة التمييز وتقييدها 436
رابعاً: تبليغ لائحة التمييز والرد عليها 436
المطلب الثاني: نظر الطعن بالتمييز والحكم فيه 437
أولاً: نظر الطعن بالتمييز بين التدقيق والمرافعة 437
ثانياً: نقض الحكم المميز 437
ثالثاً: أثر نقض الحكم 439
رابعاً: أحكام محكمة التمييز 439
خامساً: عدم جواز الطعن في أحكام محكمة التمييز (قاعدة وإستثناء) 440
الفرع الثاني: إعادة المحاكمة 441
ماهية إعادة المحاكمة 441
أنواع إعادة المحاكمة 441
المبحث الأول: الأحكام القابلة وغير القابلة للطعن بإعادة المحاكمة 443
أولاً: الأحكام القابلة للطعن بإعادة المحاكمة 443
ثانياً: الأحكام غير القابلة للطعن باعادة المحاكمة 443
المبحث الثاني: أسباب إعادة المحاكمة 446
1. الغش أو الحيلة المؤثرة في الحكم 446
2. بناء الحكم على أوراق مزورة 447
3. بناء الحكم على شهادة كاذبة 448
4. كتم أو حجر أوراق منتجة في الدعوى 449
5. تجاوز الحكم حدود الطلبات 450
6. تناقض منطوق الحكم 450
7. إنعدام أو عدم صحة التمثيل غير الإتفاقي 451
8. تناقض الأحكام 452

المبحث الثاني: إجراءات إعادة المحاكمة 453
أولاً: تقديم طلب إعادة المحاكمة والمحكمة المختصة بنظره 453
ثانياً: ميعاد الطعن بإعادة المحاكمة 454
ثالثاً: لائحة الطعن بإعادة المحاكمة 455
رابعاً: أثر تقديم طلب إعادة المحاكمة 456
خامساً: الفصل في طلب إعادة المحاكمة 457
الفرع الثالث: إعتراض الغير 459
مفهوم إعتراض الغير وضرورته 459
شروط إعتراض الغير 460
الأحكام القابلة للإعتراض 461
أنواع إعتراض الغير 462
أثر تقديم إعتراض الغير 464
ميعاد تقديم إعتراض الغير 465
أثر الحكم الصادر في الإعتراض 465
الإخفاق في الإعتراض 466
بعض أهم المراجع 467